



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد

التقرير السنوي 2020
حول حالة حقوق الانسان بالمغرب

مارس 2021

@CNDHMaroc



www.cndh.ma

تقارير الآليات الوطنية المحدثة لدى المجلس

برسم سنة 2020

تقرير حول حصيلة أنشطة
الآلية الوطنية للتظلم الخاصة
بالأطفال ضحايا انتهاكات
حقوق الطفل

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمارين حقوقي جديد التقرير السنوي 2020 عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

1. يعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل برسم السنة الأولى لإحداثها. وتستثنى من هذا التقرير الأنشطة التي سبق إدراجها في التقرير السنوي الذي أصدره المجلس برسم سنة 2019. كما يعرض هذا التقرير ملاحظات عامة وتوصيات تهم حقوق الطفل.

أولاً: تنصيب الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل

2. أعلن عن التنصيب الرسمي للآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للمجلس في 21 شتنبر 2019 بمقر المجلس. وقد تم اختيار أعضاء الآلية من بين أعضاء المجلس باقتراح من رئسته وبعد مصادقة الجمعية العامة عليه، طبقاً لمقتضيات القانون رقم 15.76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس ونظامه الداخلي. وقد انتخب أعضاء الآلية عضواً من بينهم يضطلع بمهمة التنسيق، وفقاً لما تنص عليه المادة 38 من النظام الداخلي للمجلس.

3. تتكون الآلية من ثلاثة أعضاء، وهي تركيبة تراعي مبادئ التعددية والتنوع والتخصص في المجالات القانونية والحقوقية، وهو ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه. وعلاوة على ذلك، وضع المجلس رهن إشارة الآلية أطراً ذوي كفاءة وخبرة من بين موظفيه من أجل دعمها.

ثانياً: الإطار القانوني الوطني والدولي الناظم لعمل الآلية

4. بناء على القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، أحدثت الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل لدى المجلس، وذلك في إطار توسيع اختصاصاته كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من الانتهاكات التي قد تطالها. نص القانون رقم 76.15 في مادته 18، على اختصاصات هذه الآلية، حيث حوّل لها تلقي الشكايات المقدمة إما مباشرة من قبل الأطفال ضحايا الانتهاك أو نائبهم الشرعي أو من قبل الغير، والقيام بجميع التحريات المتعلقة بالشكايات المتوصل بها ودراستها ومعالجتها والبت فيها، وتنظيم جلسات استماع ودعوة الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء وكل شخص ترى فائدة في الاستماع إليه، كما يجوز لهذه الآلية أن تتصدى تلقائياً لأي حالة من حالات خرق أو انتهاك حقوق الطفل التي تبلغ إلى علمها. وفي حالة وقوع خرق أو انتهاك فعلي لحقوق الطفل ألحق بهذا الأخير ضرراً جسيماً، تعين على رئيسة المجلس تبليغ السلطات القضائية المختصة وموافاتها بجميع المعلومات والمعطيات والوثائق المتوفرة للآلية حول هذه الحالة.

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمارين حقوقية جديد

التقرير السنوي 2020 عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

5. انسجاما مع مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أعدت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة التعليق العام رقم 2 من أجل تشجيع الدول الأطراف على إنشاء مؤسسة مستقلة لتعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقية ودعمها في هذا الصدد. كما أن التعليقين العاملين رقم 5 و 12 يحددان على التوالي التدابير العامة لإعمال الاتفاقية، وكذا حق الطفل في التعبير عن رأيه والاستماع إليه في مسلسل اتخاذ القرار.

6. كما يتماشى إنشاء هذه الآلية مع توصية لجنة حقوق الطفل الموجهة لبلادنا سنة 2014، والتي دعت بلادنا إلى التسريع باتخاذ تدابير لاعتماد القانون الذي يعدّل ولاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بغية إنشاء آلية محددة لرصد حقوق الطفل يمكنها تلقي شكاوى الأطفال والتحقيق فيها ومعالجتها بطريقة ملائمة للطفل.

ثالثا : خطة عمل الآلية

7. منذ إحداثها، بادرت الآلية إلى إعداد خطة عمل خلال سنة 2020 تم تحيينها على ضوء توجيهات رئاسة المجلس الواردة في المذكرة التوجيهية بتاريخ 29 يونيو 2020، على إثر الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد 19. وقد تضمنت هذه الخطة عدة محاور من بينها، وضع أدوات للعمل، وصياغة خطة تواصلية للتعريف بالآلية، وتعزيز التفاعل مع الفاعلين والمهتمين بقضايا الطفولة في المغرب، ورصد الانتهاكات التي قد تطال حقوق الطفل في ظل الأزمة الوبائية، وتعزيز القدرات، وإعداد دراسات وتقارير موضوعاتية بشأن حقوق الأطفال الأجانب بالمغرب؛ والتعليم في زمن كوفيد 19؛ والمنظومة التشريعية وفعاليتها للحد من العنف اتجاه الأطفال ومدى كفايتها لضمان السلامة الجسدية والنفسية للطفل.

8. وقد وصلت الآلية بشكل منتظم عقد اجتماعاتها الأسبوعية الدورية، في احترام تام لتدابير السلامة الصحية، وذلك من خلال عقد عشرين اجتماعا، منها ما هو حضوري وما هو عن بعد. وهدمت هذه الاجتماعات مناقشة محاور خطة العمل، وأساسا أدوات العمل وتفعيل الخطة التواصلية مع مختلف الفاعلين والمهتمين والأطفال ورصد انتهاكات حقوق الطفل.

رابعا: التعريف بالآلية وتعزيز القدرات

9. ومن أجل التعريف بالآلية واختصاصاتها لدى مختلف الفاعلين والمهتمين والأطفال، قامت الآلية بتنظيم لقاء تواصلية، وذلك خلال المعرض الدولي للكتاب والنشر، بتاريخ 14 فبراير 2020. وبهذه المناسبة، تمت استضافة مجموعة من الأطفال من مختلف جهات المغرب برواق المجلس، حيث تم تنظيم ورشات مبسطة وتفاعلية حول حقوق الطفل وقيم المواطنة، وكذا التعريف باختصاصات المجلس ومهام الآلية.

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمارين حقوقي جديد

التقرير السنوي 2020 عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

10. وبغرض التفاعل مع مختلف الفاعلين، قامت الآلية ببلورة برنامج تواصلية تنبجي مع الشركاء المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان الطفولة على المستوى الوطني والتفاعل المباشر مع نقط الارتكاز الجهوية لحقوق الطفل باللجان الجهوية ومع الأطفال أنفسهم. وفي هذا الإطار، عقدت الآلية اللقاء التشاوري الأول يوم الخميس 30 أبريل 2020 مع عدد من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

11. وفي مجال التواصل والإشعاع، أعدت الآلية مخططا للتواصل والتعريف بحقوق الطفل ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حمايته من الانتهاكات. كما تم العمل على إنجاز مطوية خاصة للتعريف بالآلية واختصاصاتها ومنهجية عملها وكيفية الولوج إليها، وذلك بلغة بسيطة تستجيب وتتفاعل مع جميع فئات الأطفال. من جهة ثانية عملت الآلية على ربط مسألة الولوج إليها بالمبدئين التوجيهيين المتعلقين بالولوج وهما مبدأ المشاركة ومبدأ عدم التمييز. فبالنسبة لمبدأ المشاركة، برمجت الآلية سلسلة لقاءات مع الأطفال من أجل تجميع اقتراحاتهم المرتبطة بالولوج، حيث تمت تنظيم لقاءين افتراضيين خلال سنة 2020، كما تمت برمجة لقاءات أخرى سنة 2021 خاصة بالفئات التي تم الاشتغال على تحديدها بشراكة مع التعاون الوطني.

12. وفي مجال تعزيز قدرات أعضاء الآلية، قامت الآلية بتنظيم ورشة عمل حول موضوع اختصاصات الآلية والإطار المعياري الدولي الناظم لعمل الآليات المماثلة والممارسات الفضلى على المستويين الدولي والإقليمي. كما برمجت الآلية دورة تكوينية حول موضوع تقنيات الاستماع للطفل ضحية انتهاكات حقوق الطفل، إلا أنها لم تنظم نظرا للظروف المرتبطة بالأزمة الوبائية، ولضرورة عقدها حضوريا من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة.

13. وبخصوص أدوات العمل، تعمل الآلية على إعداد دليل خاص بتقنيات الاستماع للأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم، وذلك بغرض ضبط منهجية الاستماع و توحيدها على المستوى المركزي والجهوي. كما قامت الآلية بصياغة دليل منهجي أولي لمعالجة شكايات الأطفال في أفق عرضه على الأطفال خلال اللقاءات المبرمجة معهم من أجل إعداد الصيغة النهائية أخذا بعين الاعتبار مبدأ المشاركة.

خامسا : متابعة إجراءات الحجر الصحي

14. تفاعلت الآلية مع وضعية حقوق الطفل خلال فترة جائحة كوفيد 19، وخاصة تدابير الحجر الصحي، التي كانت لها آثار نفسية سلبية على الأطفال، خاصة من هم في وضعية هشاشة والمودعين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز حماية الطفولة. وفي هذا الإطار، أعدت الآلية بهذا الخصوص مشروع دراسة أولية لتقييم الآثار النفسية للحجر الصحي على الأطفال.

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمارين حقوقية جديد

التقرير السنوي 2020 عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

15. وفي إطار مكافحة فيروس كوفيد 19، سجلت الآلية أن السلطات العمومية اتخذت جملة من التدابير الوقائية ذات الصلة بحقوق الطفل، والتي ارتبطت بحقه في التعليم الذي تم التطرق إليه في التقرير السنوي للمجلس، في الباب المتعلق بالحق في التعليم.

16. ورحبت الآلية بالتدابير التي تم اتخاذها لفائدة الأطفال، مع بداية انتشار الجائحة بتاريخ 21 مارس 2020، والمتمثلة في تغيير التدبير بالنسبة للأطفال في نزاع مع القانون، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الإجراءات 251 نزيلا ونزيلة بمراكز حماية الطفولة منهم من هم في نزاع مع القانون ومن هم في وضعية صعبة، الذين تم تسليمهم إلى أسرهم أو استفادوا من رخص استثنائية. إلا أن هناك تحديات قد تبرز في هذا الصدد، من بينها ما يرتبط بعدم توفير الحماية الكافية للطفل في الوسط العائلي، حيث إن هذا الوسط لا يكون دائما وسطا حمائيا خاصة بالنسبة للأطفال في وضعية صعبة، مما يستوجب ضرورة الاشتغال مع العائلات قبل إجراء إعادة التدبير لكون بعض منها غير مؤهلة لاستقبال الأطفال. كما أن تغيير التدبير يتطلب الاشتغال القبلي مع الأطفال من أجل إعدادهم قبل اتخاذ القرار وبلورة برنامج مواكبة لمرحلة ما بعد المركز خاصة بالنسبة للأطفال المدمنين.

17. وسجلت الآلية أن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة قامت ببلورة خطة عمل وقائية وحمائية للأطفال في وضعية هشّة من عدوى الفيروس. وعملت مؤسسة التعاون الوطني على توفير الحماية للأطفال من كل أشكال العنف والاستغلال في الفضاءات المغلقة المخصصة للحجر الصحي الاحترازي، من خلال تعبئة 25 وحدة لحماية الطفولة متواجدة في 9 جهات.

18. وفي ظل الأزمة الوبائية الحالية وانطلاقا من مختلف الاستشارات التي قام بها المجلس مع منظمات المجتمع المدني ومع الأطفال، برزت مجموعة من التحديات التي تؤثر على حقوق الطفل، ومنها إمكانية ارتفاع وثيرة العنف المنزلي، سيما وأنه في السياق الوطني مازال ينظر إلى العقاب البدني وبعض العقوبات الأخرى العنيفة باعتبارها تدابير تأديبية، والزج بالأطفال في سوق الشغل. وفي الوقت الذي يمكن فيه أن يعزز وصول الأطفال إلى الإنترنت تحسين وصولهم إلى المعلومات وقدرتهم على التنظيم والتعبير عن أنفسهم، فإن هذا الولوج الافتراضي يزيد من إمكانية التعرض للعنف الافتراضي وبالتالي يطرح التساؤل حول مدى استعداد المنظومة الحمائية لتعزيز الحماية الافتراضية، خاصة وأن جل جرائم الانترنت هي عبر وطنية.

19. تسجل الآلية كذلك عدم إشراك الأطفال أو أخذ آرائهم أثناء فترة الحجر الصحي، كما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المصلحة الفضلى للطفل وكذا مبدأ المشاركة أثناء اعتماد التعليم عن بعد.

سادسا: حماية الأطفال

20. بالنسبة للعنف ضد الأطفال، استقبلت الآلية أطفالا ضحايا عنف ونظمت محادثة عن بعد مع مجموعة منهم يومي 12 و13 ماي 2020 بمشاركة أطفال محرومين من بيئة أسرية (ذكور وإناث) في أربع مناطق (الدار البيضاء والرباط، وسوس-ماسة والشرق). وقد ركزت التعليقات الرئيسية التي أدلى بها الأطفال على العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه الأطفال في ظل هذه الظروف، ومنها مسألة عدم وصول شريحة كبيرة من الأطفال إلى التعليم عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة؛ وجهلهم بوجود الوحدات المندمجة التي تمت إقامتها في المستشفيات أو خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى المحاكم؛ ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق كوفيد 19؛ وأهمية توعية العائلات والآباء والمعلمين مبدأ المشاركة.

21. وتواصلت الآلية مع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان من أجل تتبع وضعية الأطفال على الصعيد الجهوي. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة الجهوية طنجة-تطوان-الحسيمة برصد وتتبع أحوال ومآل فئات متعددة من الأطفال ومن هم في وضعية شارع، خصوصا بمدينتي طنجة وتطوان اللتين تستقطبان العديد من الأطفال الوافدين من مختلف جهات المغرب. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من وجود مراكز لعلاج الإدمان، إلا أنه يمنع عليها استقبال الأطفال غير المرفقين، مما يحرم هذه الفئة من الأطفال المدمنين في وضعية شارع من الرعاية الطبية. وفي هذا الإطار، تواصلت اللجنة مع السلطات المعنية وجمعيات المجتمع المدني قصد حماية هذه الفئة من وباء كوفيد 19، وحتى لا يتحولوا إلى بؤر لإعادة انتشاره من جهة، وتتبع أوضاعهم خلال الظروف المصاحبة للحجر الصحي من جهة أخرى. كما قدمت توصيات إلى السلطات المعنية قصد تجميع الأطفال في وضعية شارع وتوزيعهم على الأماكن المتاحة، مع احترام الإجراءات الاحترازية المعمول بها والعمل بالمبادئ التوجيهية الخاصة بحماية الأطفال في وضعية شارع وإعادة تأهيلهم خلال تتبع تنزيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، حيث بدأ للآلية أن هذه الأجهزة غير معمرة على المستوى الوطني¹⁶⁷، إذ مازال الأطفال يتعرضون لظاهرة العنف المفضي أحيانا إلى سلب الحق في الحياة، حيث أظهرت واقعة طفلة دوار تفرکالت بإقليم زاكورة في شهر أكتوبر 2020، بشكل ملموس مدى الحاجة إلى تعميم الأجهزة الترابية والرفع من نجاعتها خاصة في الجانب المتعلق بالوقاية.

22. وللإشارة، فبمجرد توصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخبر واقعة وفاة الطفلة، انتدبت السيدة رئيسة المجلس وفدا للقيام بزيارة لعائلتها تحت إشراف الآلية، التقى بأسرة الضحية بمقر سكنها بدوار تفرکالت جماعة مزكيطة. كما التقى الوفد مجموعة من الفعاليات الجموعية ومع ممثلين عن الشبكة الجموعية للطفولة بجهة درعة تافيلالت. كان للزيارة هدفان أساسيان. هدف إنساني، حيث تم الاستماع إلى أفراد عائلة الضحية وتقديم التعازي باسم رئيسة المجلس. الهدف الثاني متعلق بالوقوف على مستوى فعلية حق الأطفال في الحماية من كل

167 - تم إطلاق تمانية أجهزة في الرباط : سلا؛ طنجة؛ مكناس؛ الدار البيضاء؛ مراكش؛ أكادير والعيون.

كوفيد 19: وضع استثنائي وتمارين حقوقي جديد

التقرير السنوي 2020 عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

أشكال العنف على المستوى التراي كما تنص على ذلك المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك توجيهات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الواردة في الملاحظة العامة رقم 13.

23. وللإشارة، فقد سبق للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن أشارت إلى أن قدرة السلطات العمومية على الاستجابة لحاجيات الأطفال من الحماية مازالت غير كافية ودعت إلى تعزيز التعاون مع جمعيات المجتمع المدني لكون هذه الأخيرة قد راكمت تجربة مهمة في هذا المجال.

24. كما رصدت الآلية ما جاء في مقال الكتروني من تعرض طفل للاغتصاب من لدن ثمانية شبان حسب إفادة والدة الضحية التي أفادت أن المستشفى رفض فحص ابنها. وعلى إثر ذلك، تمت مراسلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات من أجل تدقيق المعلومات والمعطيات المرتبطة بهذا الموضوع، ومتابعة هذه الحالة بتنسيق مع الآلية.

25. وفي موضوع الحق في التعليم وانطلاقاً من دورها في تتبع مدى احترام الإطار المعياري الدولي المتمثل في ولوج الأطفال إلى حقوقهم الأساسية، رصدت الآلية واقعة منع طفلة من ولوج مؤسسة تعليمية بسبب ارتدائها الحجاب. وقد سجلت الآلية تدخل السلطات المختصة في هذا الشأن حيث عادت الطفلة إلى متابعة دراستها.

26. كما وضعت الآلية دليل الاستماع للطفل الخاص بالمجلس رهن إشارة مهنيي الطفولة بالتعاون الوطني ومواكبة البرنامج الخاص بالتكفل بالأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقديم الدعم النفسي للأطفال والإدماج الأسري لـ 160 طفل في وضعية صعبة. وتم ربط الاتصال بجمعيات تشتغل بشكل مباشر مع فئة الأطفال المحرومين من الوسط العائلي من أجل تجميع معطيات ميدانية وإعطاء الاستشارة التقنية.

27. ومن خلال تتبع مسار مجموعة من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل، رصدت الآلية/المجلس أن بعض المواقع الإلكترونية يكون فيها مس بهذه الحقوق، وخاصة حقهم في الخصوصية من خلال الإشارة إلى أسماء الأطفال الضحايا وأوليائهم القانونيين، وبرمجة لقاءات مصورة معهم بهوياتهم الكاملة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الطفل الضحية من الناحية النفسية وعلى مسالة اندماجه مع محيطه وهو ما يتعارض مع مبدأ المصلحة الفضلى للطفل

سابعاً: المشاركة في الأنشطة الدولية

28. ساهمت الآلية في إعداد تدريب مفتوح عن بعد بمشاركة عدد مهم من المشاركين، نظمته جمعية أمناء المظالم ووسطاء الفرانكوفونية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وفي هذا الإطار، أعدت الآلية شريط فيديو حول أهمية هذه الآليات التي تسمح للأطفال بالتبليغ عن الانتهاكات التي قد تطال حقوقهم. ووجه هذا التكوين أساساً للمدرسين في التعليم الابتدائي والثانوي في الفضاء الفرنكفوني. كما استند أساساً على الدليل الذي أعدته المنظمة الدولية للفرانكوفونية بعنوان «التربية على حقوق الإنسان: الفهم سبيل للعمل المشترك»¹⁶⁸، وساهم فيه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 2008.

29. تفاعلت الآلية مع مشروع التعليق العام رقم 24 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، انطلاقاً من خلاصات العمل الميداني مع الأطفال وبشكل خاص مخرجات اللقاءات مع الأطفال نزلاء مراكز حماية الطفولة. وركزت الآلية خلال يوم النقاش على مسألة الولوج المتعدد الأبعاد للعدالة بشقيها المدني والجنائي وعلى أهمية تعزيز مبدأ مشاركة الطفل في تماس مع العدالة.

توصي الآلية بما يلي:

- تكثيف الجهود لإعداد قاعدة بيانات ذكية للتعرف على الأطفال الذين أضحووا يتامى بسبب جائحة كوفيد 19 وتعزيز الشبكات الحمائية الأسرية؛
- توسيع حملات التوعية وأرقام الطوارئ وخدمات التدخل للأطفال المعرضين لخطر العنف في الفضاءات أو الاستغلال الجنسي؛
- توفير الرعاية الطبية للأطفال غير المرفقين والمدمنين في وضعية شارع، واحتضانهم في مركز خاص بذلك؛
- التسريع بتعميم الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة؛
- التسريع بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- دعم الجمعيات العاملة في مجال الطفولة من أجل المساهمة في الحد من التداعيات الاجتماعية والنفسية التي قد تمس الأطفال، من خلال برامج خاصة للتخفيف من صعوبة التكيف مع العيش في فضاءات مغلقة تفادياً لأفعال العنف المحتمل حدوثه داخلها؛
- ملاءمة التدخلات التي قام بها الفاعلون المؤسسيون على المستوى الترابي مع المعايير الدولية الخاصة بإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، خاصة اتفاقية حقوق الطفل؛
- التوقف عن المس بحقوق الطفل في المواقع الإلكترونية والبرامج التلفزيونية، لما لها من تأثير على تكوين الطفل الضحية من الناحية النفسية وعلى مسالة اندماجه مع محيطه.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

**كوفيد 19: وضع استثنائي
وتمرين حقوقي جديد**
التقرير السنوي 2020
عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

مارس 2021

@CNDHMaroc



www.cndh.ma